

الأردن يخشى ارتدادات التصعيد الإيراني الأميركي

في المنطقة، والتي لا يمكن التكهن بمساراتها.

ووفق بيان للديوان الملكي، جرى خلال اللقاء بين الملك عبدالله وميشيل بحث آفاق التعاون والشراكة بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي، وأعرب الملك عن تقديره للدعم المتواصل الذي تقدمه دول التكامل للأردن، لتنفيذ العديد من المشاريع.

وفي لقاءات أخرى، اجتمع الملك عبدالله بالأمين العام لحلف الأطلسي "ناتو" ينس ستولتنبرغ، وأعضاء مجلس الحلف. وتم الاتفاق على تجديد اتفاقية التعاون المشترك بين الأردن والناو، وتجديد حزمة كل من برنامجي "بناء القدرات" و"شراكة الوضع المتقدم".

والتقى الملك عبدالله، وزير الدفاع الكندي هارجيت ساجان، ورئيس هيئة الأركان المشتركة للجيش الأميركي الفريق أول مارك ميلي، ورئيس أركان الدفاع البريطاني الفريق أول الركن السير نيكولاس كارتر، كلا على حدة، وتم استعراض العلاقات الثنائية، وأوجه التعاون الدفاعي بين الأردن وبلدانهم.

والإنفين، بدأ ملك الأردن جولة أوروبية غير محددة المدة، تشمل كلا من بروكسل ومدينة ستراسبورغ الفرنسية والعاصمة باريس.

واستبق تلك الجولة جملة من الرسائل في حوار له مع شبكة فرانس 24، حذر خلالها من قرار تفكيك التحالف الدولي ضد داعش، معتبرا أن التنظيم الجهادي بصدد استعادة قدراته وأن قرارا مثل ذلك سيكون لصالح التنظيم.

بروكسل - نوه العاهل الأردني الملك عبدالله الثاني، الثلاثاء، بأهمية دور الاتحاد الأوروبي في دعم مساعي تحقيق السلام بالشرق الأوسط والحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

جاء ذلك خلال لقائه رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشيل، بالعاصمة البلجيكية بروكسل، في مستهل جولة أوروبية بدأها الاثنين.

ويربط المتابعون جولة الملك عبدالله بحالة القلق من تداعيات التصعيد الأميركي الإيراني وما إذا سيقود إلى خروج قوات التحالف الدولي من المنطقة، وهذا أمر يعتبره الأردن خطيرا خاصة وأن التهديدات الإرهابية لا تزال قائمة.

وكانت العديد من الدول الأوروبية المشاركة في التحالف الدولي نقلت جزءا من قواتها من العراق إلى قواعد في الأردن، بعد قرار من البرلمان العراقي يفرض انسحاب كل القوات الأجنبية على خلفية عملية اغتيال الأميركي لقائد فيلق القدس الإيراني قاسم سليماني ونائب رئيس الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس في بغداد.

وركز العاهل الأردني خلال اجتماعه مع رئيس المجلس الأوروبي على ضرورة تكثيف الجهود الإقليمية والدولية في الحرب على الإرهاب، والتعاون بين الأردن ودول الاتحاد بهذا الخصوص.

ولم تخل زيارة الملك عبدالله من بحث في سبل زيادة الدعم الأوروبي للاقتصاد الأردني الذي وإن بدأ يتعافى شيئا فشيئا بيد أن هناك خشية من حصول انتكاسة في ظل الاضطرابات المدنية أن تستغل المؤسسة العسكرية استمرار الفوضى لتعزيز سلطتها.

ويعتقد محللون أن إثارة القلاقل في المركز، الخرطوم، بالتوازي مع مشكلات متواترة في الهامش مثل دارفور وشرق السودان وجنوب كردفان، غابتها عرقلة كل الجهود التي تهدف إلى إعادة الترتيبات الأمنية وضمان عدم الوصول لمناقشة الأمر من الأساس، وهي مسألة قد تصب في صالح اتباع نظام عمر البشير الذين لن يتخلوا عن توقعهم داخل المؤسسات العسكرية والأمنية بسهولة.

وقال الباحث عصام دكين، إن وجود العناصر المحتجة في مناطق متفرقة شملت منطقة بحري والخرطوم والمنطقة المركزية وبعض المدن السودانية الأخرى يستوجب حل المشكلات بطرق سلمية من دون التصعيد الذي قد تكون عواقبه وخيمة على الجميع.

وأضاف في تصريحات لـ"العرب"، أن الحكومة الانتقالية قد تلجأ إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد، حال تبقت من أن المطالب سياسية وليست مادية كما هو معن من قبل المجموعة المتمردة.

وفي يوليو، أعاد مجلس السيادة تسمية جهاز الأمن والمخابرات الوطني بجهاز المخابرات العامة. ومنذ أن توصل العسكريون وقادة الاحتجاجات في السودان إلى اتفاق في أغسطس، تحولت السلطة في البلاد إلى حكومة انتقالية. وتعهدت السلطات الجديدة خصوصا بإصلاح الأجهزة الأمنية والعسكرية.

دوافع مالية أم سياسية وراء تمرد عناصر من المخابرات السودانية

حميدي يتهم قوش بهندسة «مخطط تخريبي»



ما حدث ليس عفويا

المدنية أن تستغل المؤسسة العسكرية استمرار الفوضى لتعزيز سلطتها.

ويعتقد محللون أن إثارة القلاقل في المركز، الخرطوم، بالتوازي مع مشكلات متواترة في الهامش مثل دارفور وشرق السودان وجنوب كردفان، غابتها عرقلة كل الجهود التي تهدف إلى إعادة الترتيبات الأمنية وضمان عدم الوصول لمناقشة الأمر من الأساس، وهي مسألة قد تصب في صالح اتباع نظام عمر البشير الذين لن يتخلوا عن توقعهم داخل المؤسسات العسكرية والأمنية بسهولة.

وقال الباحث عصام دكين، إن وجود العناصر المحتجة في مناطق متفرقة شملت منطقة بحري والخرطوم والمنطقة المركزية وبعض المدن السودانية الأخرى يستوجب حل المشكلات بطرق سلمية من دون التصعيد الذي قد تكون عواقبه وخيمة على الجميع.

وأضاف في تصريحات لـ"العرب"، أن الحكومة الانتقالية قد تلجأ إلى إعلان حالة الطوارئ في البلاد، حال تبقت من أن المطالب سياسية وليست مادية كما هو معن من قبل المجموعة المتمردة.

وفي يوليو، أعاد مجلس السيادة تسمية جهاز الأمن والمخابرات الوطني بجهاز المخابرات العامة. ومنذ أن توصل العسكريون وقادة الاحتجاجات في السودان إلى اتفاق في أغسطس، تحولت السلطة في البلاد إلى حكومة انتقالية. وتعهدت السلطات الجديدة خصوصا بإصلاح الأجهزة الأمنية والعسكرية.

المتشبهين الذي قامت به قوى تابعة لجهاز المخابرات العامة، بعد احتجاجها على ضعف استحقاقاتها المالية.

وهناك اعتقاد سائد بأن تحرك عناصر من هيئة العمليات التابعة لجهاز المخابرات لم يكن لدوافع مالية كما ذهب لإيه بعض المسؤولين في قراءتهم الأولى للأحداث وإن هناك من يقف خلف عملية التحريض، خاصة وأنه سبق وعرض على عناصر الهيئة المنحلة الانضمام إلى جهاز المخابرات التابع للجيش السوداني أو لقوات الدعم السريع بيد أنهم رفضوا وطالبوا بالتقاعد.

ويقول محللون إنه لا يمكن استبعاد الفرضية التي ذهب إليها قائد قوات الدعم السريع في وقوف قوش خلف ما حصل لجهة أن الرجل ورغم استبعاده لا يزال يحظى بنفوذ كبير داخل الجهاز.

وكان صلاح قوش، واسمه الحقيقي صلاح عبدالله محمد صالح، شغل منصب رئيس جهاز الأمن والمخابرات ومنصب مستشار الرئيس حتى أغسطس 2009. وفي عام 2012، حكم عليه بالسجن بعد إدانته بالتخطيط لانقلاب، لكن أفرج عنه بموجب عفو رئاسي.

وفي فبراير 2018، أعاده الرئيس المعزول عمر البشير مديرا للمخابرات مرة أخرى، وظل في منصبه حتى عزل الأخير في الحادي عشر من أبريل 2019، عقب انقضاة شعبية غير مسبوق.

ويتهم جهاز الأمن والمخابرات بقيادة قوش بلعب دور أساسي في قمع

المشبهين الذي قامت به قوى تابعة لجهاز المخابرات العامة، بعد احتجاجها على ضعف استحقاقاتها المالية.

وهناك اعتقاد سائد بأن تحرك عناصر من هيئة العمليات التابعة لجهاز المخابرات لم يكن لدوافع مالية كما ذهب لإيه بعض المسؤولين في قراءتهم الأولى للأحداث وإن هناك من يقف خلف عملية التحريض، خاصة وأنه سبق وعرض على عناصر الهيئة المنحلة الانضمام إلى جهاز المخابرات التابع للجيش السوداني أو لقوات الدعم السريع بيد أنهم رفضوا وطالبوا بالتقاعد.

ويقول محللون إنه لا يمكن استبعاد الفرضية التي ذهب إليها قائد قوات الدعم السريع في وقوف قوش خلف ما حصل لجهة أن الرجل ورغم استبعاده لا يزال يحظى بنفوذ كبير داخل الجهاز.

وكان صلاح قوش، واسمه الحقيقي صلاح عبدالله محمد صالح، شغل منصب رئيس جهاز الأمن والمخابرات ومنصب مستشار الرئيس حتى أغسطس 2009. وفي عام 2012، حكم عليه بالسجن بعد إدانته بالتخطيط لانقلاب، لكن أفرج عنه بموجب عفو رئاسي.

وفي فبراير 2018، أعاده الرئيس المعزول عمر البشير مديرا للمخابرات مرة أخرى، وظل في منصبه حتى عزل الأخير في الحادي عشر من أبريل 2019، عقب انقضاة شعبية غير مسبوق.

ويتهم جهاز الأمن والمخابرات بقيادة قوش بلعب دور أساسي في قمع

التطورات الأمنية التي حصلت في العاصمة السودانية الخرطوم أشارت الكثير من التساؤلات حول ما إذا كانت عفوية وترتبط باستحقاقات مالية، أم أنها تندرج في سياق مخطط تخريبي يستهدف الفترة الانتقالية.

الخرطوم - أعلن مجلس السيادة السوداني عن صد "تمرد" لمجموعة عناصر تنتمي لجهاز المخابرات العامة في العاصمة الخرطوم، فيما أعلنت السلطات مطار الخرطوم الدولي بعد إطلاق نار في قاعدة بالقرب منه.

وسمع ظهر الثلاثاء إطلاق نار كثيف في ثلاث قواعد بالعاصمة السودانية تابعة لهيئة العمليات في جهاز المخابرات الذي تمت إعادة هيكلته، وأفاد شهود عيان بسماع دوي أصوات رصاص ومدفعية خفيفة في معسكرات "الرياض" و"كافوري" و"سوبا" فيما بدأ احتجاجا على ضعف حقوق نهاية الخدمة، بعد صدور قرار بحل الهيئة.

واتهم نائب رئيس المجلس السديي وقائد قوات الدعم السريع، الفريق محمد حمدان دقلو (حميدي)، المدير السابق لجهاز الأمن والمخابرات صلاح عبدالله قوش بالوقوف وراء التمرد في الخرطوم. وقال دقلو، في مؤتمر صحفي عقده الثلاثاء في عاصمة جنوب السودان جوبا، حول الأحداث في الخرطوم، إن قوش يقف وراء "مخطط تخريبي يمثل بتمرد عدد من عناصر هيئة العمليات لجهاز المخابرات".

عبدالله حمدوك

الأحداث لن توقف مسيرتنا ولن تتسبب في التراجع عن أهدافنا



وفي تعقيب على ما حدث صرح رئيس الوزراء السوداني عبدالله حمدوك في تغريدة على "تويتر" "الأحداث التي وقعت تحت السيطرة، وهي لن توقف مسيرتنا ولن تتسبب في التراجع عن أهداف الثورة". وأضاف أن "الموقف الراهن يثبت الحاجة لتأكيد الشراكة الحالية والدفع بها للأمام لتحقيق الأهداف العليا. ونجدد فقتنا في القوات المسلحة والنظامية وقدرتها على السيطرة على الموقف".

وكان الناطق الرسمي باسم القوات المسلحة السودانية، العميد الركن عامر محمد الحسن، شدد في وقت سابق على رفض المؤسسة العسكرية "السلوك



جولة ذات أبعاد أمنية

معسكرا اليمين واليسار في إسرائيل يتسابقان لتشكيل تحالفات انتخابية

التحالفات عامل مؤثر لكنه غير حاسم في انتخابات الكنيست المقبلة

ووفق الاستطلاع، فإن تحالف "أزرق أبيض" سيحصل على 34 مقعدا فيما يقتصر حزب الليكود الذي يتزعمه نتنياهو على 31 مقعدا في تراجع جديد، حيث أنه في الاستطلاع السابق كان تحصل على 33 مقعدا.

وتبقى القائمة المشتركة المؤلفة من 4 أحزاب عربية على حظوظها كاملة لجهة الحصول على 13 مقعدا، فيما حزب "إسرائيل بيتنا" الذي يقوده وزير الدفاع السابق أفينور ليرمان سيحافظ على النتيجة التي حققها في الاستطلاع السابق أي 9 مقاعد.

ومعلوم أن "إسرائيل بيتنا" يلعب منذ الانتخابات الأولى التي جرت في أبريل الماضي بصانع الملوك لجهة أن كلا من معسكر اليمين واليسار ليسا بمقدورهما منفردين تشكيل حكومة دون هذا الحزب. وهناك تخوف حقيقي في إسرائيل من أن تقود الانتخابات المقبلة وهي الثالثة التي تجرى في أقل من عام إلى انتخابات جديدة وبالتالي الاستمرار في الدوران بحلقة مفرغة.

وسبق وأن صرح ليرمان الذي يرفض الدخول في أي تحالفات انتخابية أنه لن يقف في الاستحقاق المقبل على الحيا وسيكون متحازا لأحد المعسكرين للإفلات من انتخابات جديدة.

رفض تصريحات غانتس وقال إن الإسرائيلييين اليمينيين "يستطيعون أن يصوتوا لتحالف أزرق أبيض".

ويقول محللون إن الأحزاب اليمينية واليسارية وتلك المحسوبة على الوسط تبحث عن مظلات أوسع لتحسين تموقعها في الكنيست وحتى يكون لها ثقل عند بحث تشكيل الحكومة، ولكن حسب المؤشرات فإن نتائج الانتخابات المقبلة لن تكون حاسمة وستكون هناك فوارق بسيطة بين كتلي اليمين واليسار على وجه الخصوص.

وكتف استطلاع جديد للراي أجرته القناة الإسرائيلية الثانية أن التحالف بين حزبي العمل وميريتس لن يؤدي إلى زيادة المقاعد التي يمتلكها الحزبان حاليا، حيث مرجح أن يحصل التحالف على 9 مقاعد وهو نفس عدد المقاعد المحقق في الاستحقاق السابق، (العمل 5 وميريتس 4).

بالمقابل أظهر الاستطلاع الذي أجري قبل إعلان تحالف "اليمين الجديد" مع "الحركة القومية" أن اتحاد "البيت اليهودي" و"الحركة القومية" و"عوتسماه يهوديت" قد يساعد على تجاوز القائمة نسبة الحسم، وقد تحصل مجتمعة على 5 مقاعد وفي المقابل فإن حزب "اليمين الجديد" سيحصل على 6 مقاعد.

على رسالة الوحدة والأمل في التغيير السياسي في قلب المجتمع والتوجه السياسي للحكومة المقبلة بعد نهاية عهد رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو.

وصرح بيريتس في مؤتمر صحفي برفقة هوروفيتس "للحصول على فرصة لاستبدال نتانياهو، فإن الأمور المشتركة بيننا أهم من الاختلافات".

وشغل نتانياهو منصب رئيس الوزراء لأطول فترة في تاريخ إسرائيل، ووعد بمواصلة منصبه رغم اتهامه في ثلاث قضايا فساد. ويراهن نتانياهو على التحالفات اليمينية الجاري عقدها على غرار تحالف حزبي "اليمين الجديد" و"الوحدة القومية"، لترجيح كفته في الاستحقاق خاصة وأن نتائج سير الأراء الأخيرة تشير إلى أن نسب الأصوات بينه وبين منافسه الرئيسي تحالف "أزرق أبيض" متقاربة.

وأشاد زعيم "أزرق أبيض" الجنرال السابق بيني باتاح الأحزاب اليسارية والذي يأمل في التحالف معها بعد الانتخابات. وقال غانتس "أنا مسرور أن الأمور سارت على ما يرام وأرجب بالوحدة".

وأضاف "يجب أن يكون هناك حزب إلى يسار أزرق أبيض" الموجود وسط الساحة السياسية". إلا أن هوروفيتس

وصوت أعضاء اللجنة المركزية للحزب مساء الأحد على التمسك بالتحالف مع "عوتسماه يهوديت".

ويعتقد محللون أن إثارة القلاقل في المركز، الخرطوم، بالتوازي مع مشكلات متواترة في الهامش مثل دارفور وشرق السودان وجنوب كردفان، غابتها عرقلة كل الجهود التي تهدف إلى إعادة الترتيبات الأمنية وضمان عدم الوصول لمناقشة الأمر من الأساس، وهي مسألة قد تصب في صالح اتباع نظام عمر البشير الذين لن يتخلوا عن توقعهم داخل المؤسسات العسكرية والأمنية بسهولة.

وقال "العمل" و"ميريتس".

ويشارك الحزبان اليساريان في الانتخابات ضمن قائمة مشتركة أطلقا عليها اسم "حقيقة" (يميت). ويتزعم عمير بيريتس حزب العمل، في حين يرأس نيتسان هوروفيتس حزب ميريتس. وحصل حزب العمل على ستة مقاعد في انتخابات سبتمبر، مقابل خمسة مقاعد لحزب ميريتس. وقال الحزبان في بيان إن "بيريتس وهوروفيتس أكدوا



نفتالي بينيت حققنا وحدة عظيمة لأيديولوجية اليمين واليهودية الدينية